

ضرورة الحركة داخل المفهوم الإسلامي^١

في تحذير هو الأبلغ وصف القرآن الكريم الذين يحسنون الظن في الباطل ويعملون به بالأخسرين أعمالاً قال تعالى: **[[قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا]]**^٢، وهذا التحذير يوجب العلم مع الفهم قبل الإقدام على أي عمل يخص الإسلام، وأن يكون السعي في سبيل الله على بصيرة من الكتاب والسنة، وإلا فالخسران الذي لا بعده هو النتيجة الحتمية لهذا السعي. وهذا الحكم الذي قضاه الله سبحانه وتعالى على من يأخذ بالظنون في الشأن الإسلامي هو حكم مستحق.. فالإسلام يحمل في داخله آليات قوية وشديدة الفعالية، وعملها خارج المفهوم له أسوأ الأثر على حركة المجتمع المسلم، لأن القدسية التي تحيط بعمل المسلم تجعله لا ينصاع لحركة التاريخ ولا يأبه لها، مما يفقده كل وسيلة للمراجعة والتراجع عن العثرات والأخطاء، وهنا تكمن الخطورة فالاندفاع الأعمى كان وسيظل مقبرة جهلاء المسلمين لأن كل شواهد الكتاب والسنة اشترطت الإخلاص وصحة العمل، فالأفعال والسيوف لا تقول هذا مؤمن وهذا كافر، وإنما المفهوم الذي حرك الفعل والسيوف هو الذي يحدد ذلك، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: **[[أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا]]**^٣، وصدق الرسول الكريم فالانحراف عن مفاهيم الكتاب والسنة عبر الأخذ بالغث من الآراء أورثنا وعلى مدى تاريخنا الممتد الكثير من المحن التي يجملها قول الشاعر:

وأصبح التاريخ في أعماقنا

إشارة استفهام

تقاطعت في لحمنا خناجر العروبة

وأشتبك الإسلام بالإسلام

^١ من كتاب الشورى في إدارة المجتمع المسلم وسياسته، من نفس الموقع: www.islamshoora.com

^٢ سورة الكهف الآيات ١٠٣ - ١٠٤

^٣ صحيح مسلم ٢٢٩٩

عليه فلا سبيل لعمل صالح إلا بالعودة للمفاهيم الصحيحة التي جاء بها الإسلام ودعا إليها، والتي غيبت بفعل أصحاب الغرض الذين أرادوا استعباد المسلمين عبر آيات إسلامية أفرغت من مضامينها الصحيحة.

وأول مفهوم يجب أن يحذر المسلم في تناوله هو مفهوم التوحيد حيث لا معذرة ولا مغفرة لمنحرف عن التوحيد مهما حسن ظنه في فعله فالظن لا يغني عن الحق شيئاً في هذه المسألة الحساسة بدرجة كفر وإيمان، وهذه الحساسية تؤيدها الكثير من آيات القرآن الكريم وأولها **[[إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا]]**^١

وثاني مفهوم يجب أن يؤخذ بحذر لحساسيته وأثره البالغ على حركة المجتمع المسلم، هو مفهوم الشورى في الحكومة، فرغم وضوحه في الكتاب والسنة وأهميته كعلامة فارقة بين الإسلام والجاهلية، إلا أن التعامل معه من قبل المسلمين اتخذ منحناً ساذجاً لا يجدر بمن يدين بالإسلام وبمعجزته المتمثلة في القرآن الكريم الذي دعا إلى أعمال العقل والتفكير في مضامين وأهداف التعاليم التي جاء بها الإسلام، وفي الوقت نفسه رفض العمل بالظنون ومتابعة الآخرين على علمهم لأن المسلم متعقل لآيات ربه لقوله تعالى: **[[كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ]]**^٢، أما الإتيان بغير تعقل فهو صفة الكافرين قال تعالى: **[[وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عَمِي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ]]**^٣. وهنا يجدر بنا أن ننتبه إلى الضرورة الحادة للأخذ بالمفاهيم الإسلامية بتصور متكامل يلم بكل جوانب المسألة موضوع المفهوم، وأقرب مثال لذلك مفهوم الشورى في الحكومة، فالشورى في الحكومة فريضة بنص آية الشورى: **[[وَأْمُرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ]]**^٤. وأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالمشاركة في فعاليتها لأنها أمانة واجبة الأداء بنص الحديث: **[[المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ]]**^٥. وزيادة على هذا أمر الله سبحانه وتعالى بطاعة ولاية الأمر المتمخضة عنها لأنها من طاعته

^١ سورة النساء الآية ١١٦

^٢ البقرة ٢٤٢

^٣ البقرة ١٧١

^٤ الشورى ٣٨

^٥ مسند الإمام أحمد ٢١٩٨٣ - الترمذي ٢٩٠١، [كل الأحاديث من برامج العريس الإسلامية]

بنص الآية: **[[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ]]**^١. وكذلك جعل الرسول صلى الله عليه وسلم قرارها سنة كسنته في الحديث: **[[فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، فتمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة]]**^٢. عليه فكل واجبات وحقوق ولاية الأمر - قضاء وتشريع وتنفيذ - قد فوضت بالكامل لشورى المسلمين كشرعية إسلامية وحيدة من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم.

هذا وتأكيداً لأهمية الشرعية في ولاية الأمر الإسلامية، نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن منازعة المسلمين حقهم في ولاية الأمر، وجعل هذا النهي شرطاً في البيعة للإسلام مما يجعله نهياً قطعياً عن حكم الغلبة لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: **[[يَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ. فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ. وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ. وَعَلَىٰ أَثَرَةِ عَلَيْنَا. وَعَلَىٰ أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ. وَعَلَىٰ أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا. لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمًا]]**^٣.

وكذلك في نهي قاطع حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من اتخاذ الدين ذريعة لفرض الرأي السياسي، لحديثه في ذي الخويصرة التميمي الذي شادده في تقسيم غنائم غزوة حنين وهي شأن سياسي من اختصاص ولاية الأمر: **[[فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة]]**^٤. وهذا حكم مستحق فقد ثبت ضرر التستر بالدين لفرض الرأي السياسي على الخلافة الشرعية، وكيف أنه تسبب في تشتيت ولاية أمر المسلمين وإفساد تفاعلها السياسي على مدى معظم التاريخ الإسلامي، وقد أكد الرسول صلى الله عليه وسلم على وحدة الإمارة الإسلامية العامة بقوله: **[[إِذَا بُويعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا]]**^٥. وهذا الحكم أيضاً مستحق ففي عالم يبحث عن الوحدة والحرية لا يعقل أن ندعو

^١/ سورة النساء الآية ٥٩

^٢/ مسند الإمام أحمد ١٦٨١٨.

^٣/ مسلم ٤٧٢٤ - البخاري ٦٩٠٢-٦٩٠٣.

^٤/ البخاري ٣٥٣٢ - مسلم ٢٤٠٢

^٥/ مسلم ٤٧٥٥

إلى الاستبداد والتشتت، عبر الادعاء زوراً بأن الإسلام يجيز حكم الغلبة الذي يفرق ولا يجمع.

هذا ومن جهة أخرى لم يهمل الإسلام البيئة السياسية الصالحة لكي تنمو الشورى وتقرر المنظومة السياسية الأفضل لقيادة الأمة المهتدية بنصوص الكتاب والسنة فاقر التعددية السياسية وجعل وحداتها طوائف تتساند وتتناظر بالتدليل والتحليل للوصول لأفضل النتائج مع النهي القاطع عن البغي وفرض الرأي بحد السيف في قوله تعالى: **[[وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ]]**^١.

وهنا يجب أن نتفق مع منطق الإسلام في إقرار التعددية السياسية، فالتعددية السياسية في عمومها هي أرضية العمل لشأن الأمر [السلطة والحكم] في المجتمعات الإنسانية، لأن التكوين السياسي للأفراد هو نتاج ثلاثة عوامل وهي:

١- العقيدة: الدين.

٢- المفاهيم: بالتعلم والتجربة والموروث.

٣- الحاجات: الإنسان أسير حاجته.

والتعددية السياسية كظاهرة اجتماعية لا يمكن تجاوزها بالكلية في التعامل مع التجمعات البشرية، لأن انتظام الناس في وحدات تبلور تكوينهم السياسي.. مهم وضروري حتى لا تكون آرائهم في التشريع عرضة للصدفة وغير مستندة إلى مذهب معين من مذاهب السياسية، الشيء الذي يترتب عليه تشريع ميت لا روح فيه ولا اتصال بين أجزائه وبعيداً عن الأثر المحمود في الأمة، فالأفراد يولدون متعددين بانتمائهم لأسر وقبائل وبيئات جغرافية متعددة، وكذلك تتعدد تجاربهم وإرثهم الثقافي واحتياجاتهم وعقائدهم، وتتكون الجماعة من النقاء الأفراد في عامل أو أكثر من عوامل التكوين السياسي، وكذلك المجاميع تتكون من النقاء الجماعات في عامل أو أكثر من عوامل التكوين السياسي، عليه فالتعددية السياسية خصلة فطرية في المجتمعات البشرية، وهي باقية ما بقي الناس مختلفين، وسيبقى

الاختلاف بينهم ما اختلفت طبائعهم. علماً بأن في هذا الاختلاف ثروة من الأفكار والعواطف والأذواق، وقد عرف الإسلام كيف ينظمها ويجعلها أولى لبنات البيئـة الصالحة للوصول لأهداف الشورى المتلخصة في وحدة الأمة واكتسابها عقل جمعي - ولتكون الأقدـر على قيادة العالم بكل تنوعه العرقي والثقافي والجغرافي، فقد أوكل الإسلام كامل إدارة مجتمعاته لشورى الأمة والجماعة في مرونة تتيح أكبر قدر من الاستيعاب للعوامل المتشابكة في المجتمع وعلى رأسها هدي نصوص الكتاب والسنة، لأن النصوص والسنن لا تقوم بذاتها بل تقوم بمن يعلمها ويفهمها ويختار بينها، وهذه الخصائص - من علم وفهم واختيار - جعلها الإسلام للأمة بما انطوت عليه من تعدد سياسي فهي التي تأنمـر وهي المسئولة عن خطأ وصواب اختيارها حيث اتفقت وائتمرت، فقها تام وتبعثها تامة في تناسق لا يحتاج إلى هيئة في الطليعة من الأخبار والكهان تهتدي أو تضل فيتبعها من يليها. عليه يمكننا القول بأن المناهج السياسية التي وصل إليها الغرب اليوم بما تعانيه من نقص روحي حاد، جاءت مكتملة في الإسلام وبأسس مرجعية عالية وحساسة بشكل كبير. ولكن أصحاب الغرض من الاستبداديين والغلاة هم من غيـبوا العمل بالشورى، بل ووصلوا إلى درجة وصفها بالرجس الغربي وتكفير من يأخذ بها ووصفوه بالخيانة والعياذ بالله. ومن جهة أخرى وصفوا من خرب منهج الإسلام السياسي بأجمل الصفات رغم كبر الجرم في مسألة بلغت درجة حساسيتها لدرجة الشرط في البيعة للإسلام.

فهلا وعينا الدروس الواردة في شأن الأمر [السلطة والحكم] في القرآن الكريم والسيرة العطرة، فمع الوعي لن نضل ولن نذل أو نزل لنا قدم.

والله ولي التوفيق

محمد مكي عثمان أزرق

٢٠٠٦/١/١م